■ الجزء الثاني

اتجاهات الرأي والنقاش

obeikandl.com

obeikandl.com

د. ناهد عز الدين:

1. قد يكون من المهم النظر إلى ما يصدِّره الأمريكيون إلينا (كدول تابعة) من قضايا ومواقف (مثل أنهم منزعجون من هذا النوع من الحروب بوصفها خطر داهم) باعتباره يتم ضمن عملية "إسقاط" تستهدف أن نرى العالم على النحو الذي يريدوننا أن نراه عليه، على نحو ما فعل صامويل هانتنجتون حين قدم وصدّر لنا أطروحة (صدام الحضارات)، لنتبناها ونرى العالم من خلالها.

2. من المهم الانتباه إلى طبيعة التناول الأمريكي لمصادر عدم الاستقرار داخل دولنا. ففي الوقت الذي تدق فيه أمريكا أجراس الخطر من الجماعات الإسلامية داخل الدول (بوصفها مصادر لعدم الاستقرار)، نجدها تثير قضايا جماعات تصفها بأنها مضطهدة كالأقليات الدينية والسياسية، حتى لو بلغت مطالب هذه الجماعات حد الانفصال عن دولها الأم... وعلى هذا الأساس تم تفكيك السودان والصومال والعراق وغيرها.

3. أين موقع إسرائيل من هذه النظرية، التي يغلب عليها الطابع المؤامراتي، أخذًا في الاعتبار أن إسرائيل لم تهزم تقريبًا على يد جيوش نظامية بقدر ما ذاقت الهزيمة على يد الجماعات من غير الدول؛ مثل حزب الله الذي اضطرها للانسحاب من جنوب لبنان، وكذلك حماس في قطاع غزة. فهل يمكن أن نتصور أن رغبة إسرائيل في مواجهة هذه الجماعات غير النظامية هو ما يدفعها لتطوير مثل هذه النظريات (المؤامراتية) لبدء مرحلة جديدة من العدوان؟

4. ألا يتيح تطوير مثل هذه النظرية "الجيل الرابع من الحروب" للأنظمة أن تنحو منحى بوليسي في مواجهة قوى المعارضة السياسية، سواءً قوى تيار الإسلام السياسي، أو القوى الليبرالية، ألا تجعل هذه النظرية من أجهزة المخابرات القيادة العليا للمجال السياسي والعام بالنظر إلى أن كل المعارضة وفقًا لهذه النظرية تتحول إلى مجموعات محتملة من "الجواسيس"؟

5. ويرتبط بذلك السؤال حول مدى إمكانية استخدام الولايات المتحدة لهذه النظرية كغطاء لمدّها حلفائها من الأنظمة الاستبدادية بالأسلحة والمعلومات لضرب هذه القوى المعارضة والمناوءة لها ولحفائها في الوقت ذاته.

6. إلى أي مدى يمكن التفكير في أن الأمريكيين لديهم في دولنا من يروجون لمثل هذه النظريات من أكاديميين وإعلاميين وساسة ومثقفين، بما يوحي بأنها حقيقة علمية تم اكتشافها وعلى الناس أن يسلموا بها؟!

7. أخيرًا وعلى افتراض صحة النظرية، وأن المستقبل سيكون لهذا النوع من الحروب التي تُشن من قِبل "الجماعات من غير الدول"، فإن الملاحظ أن هذه الحروب هي حروب مفتوحة النهاية؛ لا يمكن لطرف ما أن ينتصر فيها، وعليه يصبح السؤال هو: أليس من الأفضل التفكير في مسارات مختلفة للتعامل معها (مبادرات لوقف العنف)، وذلك بدلًا من أن يظل الأمر مفتوح الجبهات والتصورات والخيارات.

د. هاني محمود:

السؤال التي تثيره هذه الأفكار هو: هل نظرية حروب الجيل الرابع خيالية متوهمة أم هي حقيقية ويتم توظيفها توظيفًا سلبيًّا في مواجهة المعارضة داخل الدول؟ وهل يدعم الوجود الظاهر للجماعات التي تقاوم الأنظمة، ما يردده البعض من حديث حول "حروب الجيل الرابع"؟

أ. أمجد جبريل:

1 – هل تمهد هذه النظرية لفكرة انسحاب الولايات المتحدة من المنطقة لصالح إعادة التوجه نحو آسيا أو غيرها؟

2 – من ناحية أخرى، هل "الفوضى" ضارة دائمًا؟ أعتقد أن بعض الفوضى قد يكون مفيدًا، وذلك من دون تماهي مع النظرية أو استدعاء لمقولة الفوضى الخلاقة أو غيرها. فما تتعرض له أنظمة المنطقة من هزات عنيفة قد توحي أن بلادنا تتعرض لخطر شديد، لكن التأمل فيما تقوم به بعض الأنظمة من أدوار في حماية الاستبداد والفساد والتبعية والتخلف والقمع...الخ، يجعل الرهان على أن تأتي الفوضى ببدايات جديدة نحو انعتاق المنطقة رهانًا معقولًا.

3 – أما بالنسبة لمستقبل المنطقة فيبدو أن شيئًا ما يُرتب لكي يتراجع المعتدلون ويتقدم المتشددون... في المدى القصير يرجح أن تكون إسرائيل وإيران المستفيدين من ذلك، أما في المدى المتوسط والبعيد فإن المقاومة

(الجهادية) ستكون أكبر المستفيدين. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو أين أخطأ الإسلاميون (المعتدلون)؟ هل هم لا يحسنون قراءة التاريخ، فيصدقون مثلًا أن أمريكا تدعم الديمقراطية، ويعولون على وقوفها معهم.

د. أماني غانم:

1 -تذكرنا هذه النظرية (حروب الجيل الرابع) بنظريات صدام الحضارات ونهاية التاريخ، وأرى أن الطريقة التي تثار بها هذه النظريات تستهدف حفز الغرب (الولايات المتحدة) ضد عدو جديد أو متجدد، حتى لا يركن إلى انتصارات الماضي. وبناءً عليه قد تكون هذه النظرية مجرد مرحلة من مراحل التفكير الواقعي الغربي.

2 -يجب التمييز بين كوْن النظرية منشِئة لواقع، وبين كونها كاشفة عن واقع، فثمة تمييز بين المستويين؛ ففي الأول توجه النظرية توصيات وتوجيهات للسياسة العملية، وفي الثاني تمارس السياسة على نحو يعزز النظرية.

3 -من الواضح أن ما يقدمه البعض عندنا ليس نسخة عربية من النظرية، وإنما عملية تصنيع لنظرية بديلة، ولعلم هؤلاء بأن المواطن لن يفتش وراءهم، استلبوا اسم هذه النظرية واستدعوا فيها ما يريدون ترويجه من حديث عن مؤامرة في قلبها الإسلاميون.

4 -السؤال هو إذا كانت النظرية توجه صانع القرار الأمريكي لعدم دعم أنظمة محكوم عليها بالفشل، وألا يتصالح مع الإسلاميين ومن على

شاكلتهم لأنهم خطر خاصة المسلحين منهم؟ فما البدائل الأخرى التي قدمتها النظرية لصانع القرار؟

5 -وأخيرًا ألفت الانتباه إلى التقاطع الواضح بين مقولات هذه النظرية وبين ما تثيره العولمة من حديث عن العودة إلى الهويات الأولية وخطر ذلك على الدولة القومية، وحديثها عن فشل دولة ما بعد الاستقلال في العالم الثالث وما يتصل بذلك من نشأة وصعود الإسلام السياسي!

د. شيرين فهمي:

1 -كيف نفسر التناقض بين ما تقوم به الأنظمة العربية من تعاون مع أمريكا في قضايا السلاح والتجارة وغيرها، وما توجهه من اتهامات للولايات المتحدة بخصوص تدبير مؤامرة ضدها مستخدمة الحركات الإسلامية لتقسيم البلاد.

2 -بالنسبة لما يسمى بتنظيم الدولة، هناك نقاش حول كونه صنيعة أمريكية أو غربية. لكن ما أراه هو أنه نشأ بفعل ظروف موضوعية، ولكن تم استخدامه وتوظيفه لاحقًا من قبل الأمريكان، بحيث يكون وقودًا لليمين المتطرف المعادي للمسلمين من ناحية، ومن ناحية أخرى يصرف نظر الشعوب العربية عن مساراتها الثورية. تمامًا كما انطلقت الثورات العربية من عوامل موضوعية، لكن تم توجيه سياقاتها بحيث تهدم نفسها وتصب في النهاية في خانة المصالح الأمريكية.

أ. فكري:

1 –هناك تقسيمات متنوعة لأجيال الحروب: فهناك الحروب التقليدية، وحروب العصابات، والحروب الاستباقية، وحروب الجيل الرابع، وهناك من يتحدث عن حروب الجيل الخامس أي الحروب بالوكالة، وهناك من يزيدون المراحل لأكثر من ذلك.

2 –بالنسبة لعلاقة الحركات أو القوى السياسية المختلفة بالولايات المتحدة، فمعلوم أن أمريكا لاعب أساسي، لا يمكن إلا أخذه في الاعتبار، مع ضرورة الوعي التام بأهدافها وأساليبها.

3 –فيما يتعلق بنشأة الجماعات المسلحة يمكن القول إنها وُلِدت كنتيجة للسياسات الأمريكية الظالمة في أفغانستان والعراق وفلسطين، فضلًا عن تأييد أمريكا للنظم المستبدة. الأمر اللافت أنه مع استمرار هذه السياسات الأمريكية المعيبة بدأت هذه القوى المسلحة تجد قبولًا واستحسانًا من قطاعات من الشباب عبر المنطقة.

د. نادية مصطفى:

1. تجب ملاحظة أن المعالجة المتسرعة لموضوع المحاضرة اليوم قد تصل إلى استنتاج يفيد تبرئة الأمريكيين من التآمر، أو أن المتحدث يريد أن يبرئ الإسلاميين مما يُتهمون به من التآمر مع الأمريكان، فبرّأ الأمريكان أنفسهم. لكن المعالجة الموضوعية والهادئة لا تصل لمثل هذه النتائج.

2. من المهم ألا تُطرح هذه النظرية على أنها تعبير عن رؤية الغرب للشرق، فنحن لا نتحدث عن "غرب" واحد، ولا عن رواية "غربية" واحدة للنظرية والواقع. ففي الغرب هناك سياقات أكاديمية، وإدارات ونظم رسمية، وثمت توجهات متعددة ومتنوعة، (اليمين المحافظ التقليدي وغير التقليدي، واليمين الصاعد والاتجاه الليبرالي ... الخ).

3. نفس الأمر عندما نتحدث عن الشرق، فهناك توجهات فكرية مختلفة فهناك الأنظمة المتكلسة، وهناك التيارات الإسلامية والليبرالية واليسارية، ولدينا - وهو الأهم - الشعوب، المستهدفة من الجميع بالاستقطاب والتأثير.

4. الحديث عن حروب الجيل الرابع وفق أدبيات التخطيط الاستراتيجي والثقافة الاستراتيجية الغربية، يشير إلى تطور أجيال الحروب في الخبرة الغربية وفق فلسفات الحداثة ومراحل نمو الدولة القومية على نحو ما شرح المتحدث. ففي إطار التفكير الاستراتيجي الغربي، جرت حروب نظامية (بين الجيوش الوطنية) تنافسًا على استعمار العالم، وطلبًا لاستمرار الهيمنة. وتطورت هذه الحروب بفعل التكنولوجيا، وأساليب إدارة الحرب، ونوعية القوى التي تقاتلها، وحسب طبيعة الأزمات، وطبيعة العقيدة القتالية. فالولايات المتحدة أثناء الحرب الباردة صاغت قدرتها العسكرية وفكرها الاستراتيجي على أساس من توقع حدوث حرب كبرى مع القطب المقابل (الاتحاد السوفيتي)، كما طور الناتو بعد انتهاء الحرب الباردة من تصوره للحرب وتركيبة الجيوش عبر العالم.

5. إذا كانت النظرية تتحدث عن تطور حروب واستراتيجيات الغرب العسكرية منذ نشأة الدولة – القومية 1648؛ أي منذ بدءوا هجمتهم الكبرى علينا، وبدأت عملية استعمار بلادنا وتقسيمها، فكيف تطورت استراتيجياتنا العسكرية عبر التاريخ الإسلامي منذ مراحل الفتوح ودول الخلافة وصولًا إلى الدولة العثمانية، والتي كانت تفوق القوى الأخرى تخطيطًا وتنفيذًا واستراتيجية؟ ولا يستهدف هذا السؤال البحث عن نظرية "حروب جيل رابع إسلامية"، ولكن يستهدف محاولة تفسير ما وصلنا إليه الآن! بعبارة أخرى هل ما وصلنا إليه من ظهور "جماعات مسلحة" و"تنظيمات عسكرية" من غير الدول هو مرحلة من مراحل تطور الاستراتيجية العسكرية في العالم الإسلامي في مواجهة الهجمة الغربية العسكرية الواسعة؟

6. لقد مررنا في القرون الأخيرة بعدة تطورات، حتى وصلنا إلى المرحلة الراهنة، التي يتضح فيها أن الأنظمة/ الجيوش الوطنية التي ورثت الاستعمار بعد الاستقلال قد أخفقت على عدة أصعدة، فهي لم تنجح في بناء دول قوية، ولم تحقق استقلالًا عن الخارج، ولم تُتِح حريات في الداخل. وهذه باختصار أبعاد أزمة الدولة – القومية لدينا، أو أزمة فشل أنظمة الحكم. وهنا يصبح السؤال هو: هل من الوارد أن تكون هذه التكوينات (من غير الدول) تطورًا بديلًا لنماذج مقاومة غير نظامية؟

7. كيف يمكن التصدي للخلط الحاصل بين المقاومة والإرهاب، وكيف يمكن إعادة الاعتبار لحركات المقاومة بوصفها استجابات طبيعية

لفشل الأنظمة المستبدة، التي تحولت من حامية للشعوب ومدافعة عن استقلالها ضد المشروع الصهيوني إلى أذرع للمشروع الأمريكي ووكيل له، حتى وصل بها الأمر بعد الثورات إلى قيامها بقتل شعوبها؟ وهل تصاعد المقاومة المسلحة في المرحلة الحالية يمكن التعامل معه على أنه رد فعل لإفشال الحراك السلمي، أم أنه تطور طبيعي نشأ في إطار التفاعل مع ما يجري حولنا وما يُفعَل بنا، من احتلال ثم مقاومة للاحتلال فاستقلال ثم مقاومة للهيمنة وللنظم المستبدة الحليفة للمستعمر؟

8. هل من مصلحة القوى الغربية أن تسقِط الأنظمة الحليفة لها وتفكك دولها، أم أن تستمر هذه الأنظمة الحليفة ودولها ولكن في أضعف أوضاعها (إما عبر تفكيكها كالعراق، أو تصفيتها كما في اليمن، أو عبر اقتتال داخلي كما في سوريا وليبيا). وفي هذا السياق يصبح من المشروع التساؤل حول الدور المناط بالجيش المصري إقليميًّا، خاصة وأنه من الملاحظ أنه محجِم عن التدخل في حالات (كما هو الحال في اليمن)، ومحجّم عن التدخل في حالات أخرى (كما في ليبيا). فما مرد هذه السيولة الإقليمية، وكيف تُقرأ في إطار المصالح الاستراتيجية للدول الكبرى؟

9. إن التغيرات المحيطة بنا تثير تحديات مختلفة؛ أهمها ضرورة استعادة الشعوب وعيها وإرادتها. فالفرصة مهيأة اليوم أمام الشعوب لكي تعي بوضوح ما يجري في بلدانها من استبداد وفساد وتهديدات (الفقر والقمع والتبعية). وأحد أبعاد هذا التحدي تتمثل في عدم الاستسلام

للتفكير المؤامراتي، واستعادة الثقة في النفس، خاصة وأن الاستسلام لفكرة كوننا دُمًى في يد الغرب يفعل بنا ما يشاء، أو لفكرة وجود تخطيط استراتيجي عالمي يوظف كل الأدوات ضدنا، أو لفكرة وجود اختراقات للدول والتنظيمات الإسلامية وغيرها، هذه الأفكار، وإن كان بعضها متحققًا بالفعل، إلا أن الاستسلام لها يشوش على قدرات الشعوب، ويسلبها فاعليتها، ويمنعها من التطلع إلى حريتها، التي لو استردتها لشكلت تحديًا حقيقيًّا للغرب، ووقفت حائط صد أمام تهديداته.

10. بخصوص ما طرحه البعض من وجود تناقض في مسلك النظم المستبدة حين تدعي أبواقها الإعلامية أن هناك مؤامرة على أمن الوطن والدولة والجيش لكي تعبئ الناس وراءها وتوجِد لنفسها ذرائع لقهر المعارضة السياسية بحجة الخطر الخارجي، وهي في نفس الوقت تقوم على استجداء هذا الخارجي وتطالبه أن يساعدها ضد الإرهاب. أشير إلى أن هذا لا يمثل تناقضًا، وإنما نوع من توزيع الأدوار بين الخارج وبين النظم المستبدة التي تحاول جاهدة أن تبقى في الحكم مدعية أنها تحارب الإرهاب أو التدخلات الخارجية لتقسيم المنطقة بينما الخارج هو الذي يحافظ على بقائها ولو إلى حين.

11. وقتها كانت النظم المستبدة متحالفة بقوة مع السياسات الرسمية للغرب، ورغم أن مبارك كانت لديه عدة مشكلات مع الأمريكيين، إلا أنه لم يتحدث هو أو وزراؤه مطلقًا عن وجود مؤامرة. الآن أصبح هناك جرأة

وتبجح في الحديث عن هذه المؤامرة المزعومة رغم أن التحالف بين الطرفين أضحى أقوى ضد الثورات.

12. بالنسبة لخريطة مواقف القوى السياسية قبل وبعد الثورات، نلاحظ أنه قبل اندلاع ثورات الربيع العربي كان الإسلاميون (مع القوميين واليساريين) يُتهمون بأنهم أصحاب خطاب "المؤامرة" ونظرية المؤامرة وأنهم أعداء الغرب؛ حيث كانوا يحذرون من العولمة الثقافية وأدواتها التي تريد طمس الهويات[1]، وحذرنا في هذا الصدد من مخاطر المخططات الأمريكية والغربية لتقسيم المنطقة[2]. في الوقت الذي كان فيه الليبراليون على وفاق تام مع الغرب، ولم يعتقدوا أو يصرحوا ولو لمرة واحدة بأن ثمة مؤامرة أمريكية على المنطقة.

13. فيما بعد الثورات أصبح الإسلاميون يُتهمون بأنهم حلفاء الغرب، في الوقت الذي يردد فيه كثير من الليبراليين (مع قطاع كبير من اليساريين والقوميين) بكل حماس مقولة المؤامرة الأمريكية. هذا التناقض والتحول

(1) د. نادية مصطفى، د. سيف الدين عبد الفتاح (إشراف عام)، موسوعة الأمة في قرن، عدد خاص من حولية أمتي في العالم، (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، مكتبة الشروق الدولية، 2002).

(2) راجع مقدمة د. سيف عبد الفتاح للعدد السابع من حولية أمتي في العالم: د. نادية مصطفى، د. سيف الدين عبد الفتاح (إشراف عام)، حولية أمتي في العالم، العدد السابع (الإصلاح في الأمة بين الداخل والخارج)، (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، 2007).

في المواقف يكشف عن تراجع الخطاب العقلاني، خاصة لدى قطاع من الشعب ممن هم عرضة لحرب العقول وآليات التلاعب بها. بحيث يمكن الخلوص إلى نتيجة مفادها أننا في مرحلة هزلية لا يكاد يصلح فيها إقامة حوار عقلي على أسس سليمة للأسف.

أ. مدحت ماهر:

لديّ مداخلة حول السؤال الخاص بالكيفية التي تطورت من خلالها استراتيجياتنا العسكرية عبر التاريخ الإسلامي، فاستراتيجيات الحرب كانت من التنوع بمكان؛ ويمكن الإشارة إلى محطات مهمة في إطارها:

1 -الحروب الكبرى: كما بين الفرس والروم، ثم بين الدولة الإسلامية وهاتين الإمبراطوريتين.

2 -الحروب بالوكالة: كما كان الحال على أطراف الجزيرة: في الحيرة (المناذرة) والغساسنة، ثم اليمن والحبشة.

3 -النفل: وهي مجموعات غير رسمية ولا نظامية توجد على أطراف الدولة، تقاتل أعداءها ولا تتحمل الدولة مسئوليتهم. باكورتهم كانت ما يعرف بقصة "أبي بصير" زمن الحديبية في العهد النبوي، ثم حدث مثلها في الدولة العباسية وفق ما ذكره محمد بن الحسن الشيباني في كتابه "السِّير الكبير".(هل هي السَّيْر أم السِّر؟)

4 -التعديل العسكري لنظام الحكم - وليس الانقلاب - كما فعل فيروز الديلمي مع المتنبئ الأسود العنسي (في أواخر حياة النبي ﷺ).

5 –الجهاد والنصرة والولاء عن بعد، كما في كل من الأندلس والمغرب الأقصى، وأيضًا في المشرق في مواجهة الحروب الصليبية في حملاتها الأولى (الناصر عبد الرحمن – يوسف بن تاشفين – عماد الدين زنكي وابنه نور الدين محمود...).

6 –تأسيس دول على أساس من الجهاد، سواء الجهاد الإصلاحي حين تفسد أحوال الطوائف المسلمة وتبتعد عن دينها، أو الجهاد الدعوي لإدخال الناس في دين الله عز وجل والدعوة إلى الإسلام (كما في دولتي المرابطين– الموحدين وإمارات أفريقيا بعد ذلك).

7 –الجهاد بالجيوش ضد الغزو الخارجي، كما حدث ضد المغول، والصليبيين ثم ضد الهجمة الأوروبية.

8 – المواجهات النظامية وغير النظامية ضد الغزوات الاستعمارية في ربوع الأمة من الهند شرقًا (الشهيد أحمد) إلى المغرب والجزائر (الخطابي، عبد القادر الجزائري، عمر المختار، أحمد عرابي، المهدي السوداني، بكر صدقي العراقي، يوسف العظمة في سوريا...)، وآخر حروب الدولة العثمانية للحفاظ على ما تبقى من ولاياتها، حتى سقطت هي نفسها بنهاية الحرب العالمية الثانية 1918 وأعلن عن إنهاء الخلافة 1924. كما تعد مرحلة القرن التاسع عشر مرحلة خاصة للجهاد الإسلامي الوطني ضد المغتصب والمعتدي الأوروبي.

9 – مرحلة حرب 1948 وما بعدها: ولها صلة نموذجية بالحديث عن "القوة العربية المشتركة" فهذه حرب هزَم فيها اليهود – بسند غربي كبير –

جيشًا عربيًّا ادعى التوحد وأنه مؤلَّف من خمسة جيوش عربية، ولكنه ادعاء وُلِد ميتًا، وانتهى قبل أن يبدأ وفيه دروس مهمة. ومن المهم الإشارة إلى مركزية القضية الفلسطينية في سياق هذا التطور، وذلك منذ ثورة القسام في الثلاثينيات، ثم مع إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية ومجموعات الفدائيين ومجموعات أبو جهاد وأبو نضال وغيرهم منتصف الستينيات. وهو نضال وطني تواءم مع فكر اللحظة، وكان من المفترض أن ينمو، لولا الوضعية الاستثنائية لإسرائيل في السياسة الدولية والإقليمية والتي أسهمت في وسم هذه النضال بالإرهاب.

10 – فترة بزوغ الدولة القومية في العالم الإسلامي، وفيها فتر الجهاد قليلًا، واقتضت مقولة الاستقلال الوطني دواعي رفع السلاح. وقد أعقب هذه المرحلة ظهور ما عرف بالتيار الجهادي الإسلامي، والذي أخذ أربعة أو خمسة أطوار:

الطور الأول: طور الخلايا الانقلابية الصغيرة في أواخر الستينيات وعبر السبعينيات.

الطور الثاني: طور التنظيمات الانقلابية الأكبر، واتسمت بالقطرية والعمل على إسقاط أنظمة الحكم في بلدانها بحجة خروجها عن الإسلام. وقد استغرقت السبعينيات والثمانينيات.

الطور الثالث: جهاد مناطق التداعي في الثمانينيات وحتى منتصف التسعينيات (أفغانستان، الشيشان، البوسنة والهرسك، كوسوفا، كشمير، تركستان الشرقية، الفلبين– الصومال...).

الطور الرابع: مرحلة منتصف التسعينيات، بدأت بمحاولة إعادة تجربة الطور الثاني من خلال ما سمي بـ"العائدون" من أفغانستان، من ألبانيا، وفيها جرت أحداث مصر والجزائر.

حتى وصلت إلى مبادرة وقف العنف في مصر 1997. لكن واكبها حدث مهم ميز هذا الطور الرابع، وهو تأسيس الجبهة الإسلامية العالمية لقتال اليهود والصليبين (القاعدة) عام 1996.

11 – وبالعودة إلى الطور المتعلق بالقاعدة، فقد مثل نقطة تحول كبيرة، بتحويل الوجهة القتالية من إسقاط الأنظمة القطرية إلى إعلان الحرب على الولايات المتحدة، وبالفعل شنت عمليات كبيرة ضدها (1998 – ضرب دار السلام ونيروبي، 2000 ضرب المدمرة يو إس كول في مياه عدن، 2001 ضربة 9/ 11 الشهيرة...)، في هذه المرحلة تحولت (القاعدة) إلى حالة أكثر من كونها إشارة لاسم تنظيم مسلح.

12 – حرب العراق افتتحت طورًا خامسًا يمكن تسميته طوْر داعش/ أو تنظيم الدولة، أو طوْر إدارة التوحش أخذًا من اسم كتاب يعتبر مرجعًا استراتيجيًّا لهم كتبه من يسمى أبو بكر ناجي. ويناقش استراتيجياتهم لإعادة المواجهة إلى منطقة الشرق الأوسط مع الاحتفاظ بأرض وتأسيس دولة واستدارج الغرب مع تثوير الشعوب.

د. نادية مصطفى:

من المهم أن تُقرأ هذه الأجيال أو الأطوار في ضوء التراجع في أدوار الأنظمة الوطنية وجيوشها في التعامل مع التهديدات والاعتداءات الخارجية؛ حيث أدى نكوصها المستمر عن القيام بواجباتها إلى طرح السؤال المنطقي: من سيدافع عن الأمة والأرض والثروة؟ وتمثلت الإجابة الواقعية في ظهور بدائل، بغض النظر عن تقييمنا لهم، كان دافعها الأساسي هو مجابهة هذه التهديدات (الغربية والشرقية) وتعويض التراجع الحاصل في أدوار الأنظمة والجيوش الوطنية.

هذا التحليل يتجاوز فكرة الدوافع الدينية والتأويلات النصوصية التي أدت لظهور مثل هذه الكيانات المسلحة، وما إذا كانت تستلهم عقائد جهادية أم إرهابية، إلى البحث عن الأسباب الواقعية، والظروف التاريخية (الداخلية والخارجية) التي أدت إلى تبلورهم كفاعلين على الأرض. فلابد من الوصل بين الأمرين.

من ناحية أخرى فإن هذه التطورات تعطي حجية لنظرية حروب الجيل الرابع؛ فكلما استخدم الغرب القوة العسكرية أو ساند الأنظمة المستبدة أعطى مبررًا لقوى وجماعات (من غير الدول) للعمل المسلح سواءً ضد المصالح الغربية أو ضد الأنظمة الحليفة للغرب، وعلى أساس من هذا التحليل تنبع أحد أوجه معقولية مقولات النظرية الأصلية لحروب الجيل الرابع.

خاتمة

من المهم التأكيد في الخاتمة على أن نظرية "حروب الجيل الرابع" ليست من نوع النظريات الكبرى، فهي نظرية ضيقة، تخدم أغراضًا محددة في إطار عملية صنع القرار الأمريكي، ولا تقدم مجموعة بدائل كاملة لصانع القرار بما يغطي كافة الاحتمالات داخليًّا وخارجيًّا. كما أنها لا تسعى لتمرير نبوءات ذاتية التحقق مثل نظريات صراع الحضارات أو نهاية التاريخ، وذلك لأنها حين نشأت كانت ترصد ظواهر فعلية على الأرض (الانتفاضة الفلسطينية، والمقاومة في جنوب لبنان)، ولم تتحدث عن أوضاع افتراضية بغرض سوْق مسارات الأحداث صوب تحقيقها.

من ناحية أخرى لا يمكن مقارنة نظرية حروب الجيل الرابع بالمنظورات الكبرى في حقل العلاقات الدولية، كالواقعية والبنائية والليبرالية، فهي وإن كانت تقدم نصائح عملية تحذر على أساسها صانع القرار الغربي من أن ما لديه من استراتيجيات وخطط لم يعد يتناسب مع التطور الذي لحق بطبيعة الحرب، لاختلاف طبيعة الفاعلين، وشكل التفاعلات، إلا أنها تسكت عن تقديم مقولات أو فروض تحدد من خلالها الهدف النهائي للتفاعلات الدولية، أو القضايا الأوْلى بالتناول، أو طبيعة التفاعلات - غير العسكرية - بين الدول.

من مظاهر محدودية النظرية أيضًا أننا لا نعثر في إطارها على "الآخر" إلا بوصفه خصمًا مدانًا، وخطرًا محتملًا، فهي نظرية مُعدة لمصلحة طرف واحد (الولايات المتحدة)، وذلك لمساعدته على فهم خصمه (الآخرين)، ولا تطرح نفسها كنظرية عامة يمكن لأي طرف أن يوظفها لفهم التفاعلات الدولية. الغريب بحق أن البعض ممن ينتمون إلى خانة "الآخر" (الخصم) قد توحدوا - رغم ذلك - مع النظرية، ووجدوا فيها بغيتهم، وذلك لكونها تتسق بشكل من الأشكال مع مشاريعهم الخاصة بالاستمرار فى السلطة من دون سند من شرعية معتبرة. فالنظرية تروج لفكرة العدو الضروري (الجماعات من غير الدول/ الإرهاب)، وتظهره في صورة الخطر القادم، ومن المفهوم أن ادعاء مواجهة مثل هذا العدو الوجودي الذي يتهدد بقاء الدول، تحت يافطة محاربة الإرهاب، يوفر فرصة ذهبية للأنظمة الاستبدادية للبقاء فى الحكم إلى أجل غير مسمى.

التأكيد على محدودية نطاق النظرية أمر ضروري لنقدها عل أساس من طبيعتها الذاتية وليس على أساس مما يتخيله الآخرون عنها، فالنظرية في النهاية كيان قائم بالفعل، فى إطار أبحاث ودراسات ومقولات منشورة، وليست مجموعة من الأسرار التي يطلع عليها البعض دون الباقين. كما أن النظرية تتناول وقائع حدثت فعليًّا، ومن ثم فإنه ينبغي أن يتم تقييمها من خلال ما تناقشه من وقائع، وليس من خلال تفحص نوايا من قاموا بتطويرها، وما إذا كان غرضهم التآمر على المنطقة وتفتيتها أم لا.

ويرتبط بهذه النقطة مسألة تقييم السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة، وموقعها من ثنائية الاستقرار والفوضى، فالإجابة عن التساؤل حول ما الذي تريده أمريكا من الشرق الأوسط، وما إذا كانت تريد استقرار المنطقة، مع ما يتضمنه ذلك من القضاء على كافة مصادر الاضطراب بها، أم تريد الفوضى وذلك من خلال بث سيناريوهات حروب الجيل الرابع فيها، نقول إن الإجابة عن هذا التساؤل ينبغي أن تتحرر من التفكير وفقًا لثنائية إما/ أو. فالحاصل على أرض الواقع أن أمريكا تريد استقرار واستمرار تدفق مصالحها في المقام الأول، ولا يعنيها استقرار المنطقة في ذاتها، أو لا يشكل ذلك أحد أولوياتها، فمن المفهوم أن تتناسب أولويات أمريكا طرديًّا مع مصالحها، وأن تتبع عددًا من استراتيجيات للتدخل في المنطقة بما يحقق استقرار هذه المصالح، ومن المفترض أن يبين لنا التحليل الموضوعي لهذه الاستراتيجيات لماذا يؤدي بعضها أو معظمها لعكس مراده ويوقع المنطقة في الفوضى.

فالفوضى في حد ذاتها لا تصلح كاستراتيجية، وذلك لأنه لا يمكن ضبط مخرجاتها، أو التحكم بها، ومنظومة السياسة الأمريكية هي فرع عن فلسفات الحداثة التي تسعى إلى التحكم الكامل، بل وميكنة هذا التحكم إذا أمكن، وهذا لا يمكن أن يتحقق من خلال نشر الفوضى، التي هي – بحكم التعريف – غير خاضعة للتحكم، كما أن المنطق يقضي بأنه بالنسبة

للدول الكبرى فإن التحكم في الاستقرار أجدى وأنفع من محاولة إدارة الفوضى، وأن فرض الاستقرار هو ما يفترض أن تقوم به هذه الدول عندما تحاول إدارة مصالحها في المنطقة.

ولكن هل ينفي ما سبق أن أمريكا والغرب يتدخلون في شؤون المنطقة، وأن تدخلهم يفرز دومًا نوعًا من الفوضى الضارة، بطبيعة الحال لا يمكن إنكار ذلك، ولكن يمكن إرجاع هذه النتيجة إلى السياسات الفاشلة لفرض النفوذ أكثر منها إلى كونها اختيارًا مقصودًا منذ البداية. بعبارة أخرى يمكن القول إن فوضى التدخل الأمريكي في الشرق الأوسط هي منتج جانبي لسياسات فرض الهيمنة وليست سياسة مستقلة. فالإدارات الأمريكية، أيًّا كانت الخلفية الحزبية لها، تستلهم بشكل من الأشكال أسس النظرية الواقعية، التي تفضل أن يظل النظام الدولي مؤلَّفًا من اجتماع عدد من الدول، كما تفضل أن تفرض النظام/ الهيمنة إما على نحو صريح من خلال استخدام القوة أو التهديد باستخدامها، أو عبر فرض ترتيبات إقليمية مستقرة ينهض على حمايتها وكلاء إقليميون، وليس من خلال إشاعة حالة من الفوضى التي تهدد بقاء الدول كوحدات سياسية، وتفقد القوة العسكرية فاعليتها كأداة معتبرة.

من ناحية أخرى لو كانت الفوضى تصلح كاستراتيجية حقيقية، لوجدت الإدارة الأمريكية فرصًا كثيرة لزيادة معدلاتها، ولكنها على

العكس لم تبادر إلى ذلك في سياقات كثيرة، على سبيل المثال لم تحاول الإدارة الأمريكية توظيف اتفاقها النووي مع إيران لزيادة منسوب الفوضى بالمنطقة، فما إن بدأت المفاوضات الأمريكية الإيرانية، حتى استضاف الرئيس الأمريكي باراك أوباما ستة من زعماء الملكيات العربية ضمن قمة كامب ديفيد، لطمأنتهم أن أمريكا مستمرة فى دعمهم. وزيادة فى الطمأنة لم يكن الإصلاح السياسي بندًا من بنود المباحثات؛ وإنما انصب التركيز على تعزيز الشراكة لمواجهة التحدّيات المشتركة. بعبارة أخرى لم يكن الهدف الأمريكي من المباحثات مع إيران هو خلق حالة من الفوضى الإقليمية، ولكن ضمان استقرار المصالح الأمريكية مع إقناع الحلفاء الإقليميين بأن أمريكا لا يمكن أن تسلمهم إلى الفوضى. ولنفس هذه الاعتبارات تتعامل الإدارات الأمريكية ببراجماتية كبيرة فيما يتعلق بقضايا حقوق الإنسان والديمقراطية داخل الأنظمة الحليفة لها؛ حيث تظل هذه في مؤخرة الموضوعات محل الاهتمام المشترك، فيما تأتي في مقدمتها التحديات الأمنية على اعتبار أنها تمثل أولوية ضمن أهداف الأمن القومي الأمريكي المعنيّ باستقرار المصالح الأمريكية.

يبقى القول إن أمريكا تستفيد من الفوضى الإقليمية، كما تستفيد من أي شيء آخر، على سبيل المثال من خلال تعاقدات إعادة الإعمار، وبرامج تدريب وتسليح الفصائل الموالية لها. أما سيناريوهات التقسيم فتتحقق

بدرجة أكبر على يد أنظمة الاستبداد، الذين يمثلون الحماة الحقيقيين لميراث سايكس بيكو.

من المهم إذًا تحرير العقل العربي من نظرية المؤامرة، ليس لأن أمريكا والغرب فوق مستوى الشبهات، ولكن لأن التفكير بهذه الطريقة يعفي أنظمة الاستبداد في الداخل من مسؤولياتها عن الحضيض الذي وصلت إليه الأمة العربية، ويصورها – عن غير حق – في صورة المتصدي لمؤامرات الخارج، فى الوقت الذي تشكل فيه سياسات هذه الأنظمة مصدرًا لا ينضب للفوضى واستمرارًا لواقع التقسيم وتعميقًا له.

ونظرًا لمحورية دورها في صناعة الفوضى فإن تساؤلًا رئيسيًّا يفرض نفسه بخصوصها وهو: هل ستنجح أنظمة الاستبداد من خلال التلاعب بمقولات نظرية حروب الجيل الرابع وغيرها في التواؤم مع التحديات التي تحذر منها النظرية وأهمها تحدي "الحروب غير المتماثلة" (كما نجحت إلى حد كبير فى إجهاض ثورات الربيع العربي من قبل)، وهل يمكن أن يمتد زمن الاستبداد الحالي لكي يضاهي في طوله أزمان الاستبداد التي عاشتها الشعوب العربية في أعقاب حصولها على الاستقلال في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي؟

الإجابة عن هذه الأسئلة يمكن تلخيصها في عبارة موجزة مفادها أن الديكتاتوريات العربية قد استنفدت معظم الأرصدة التي اعتمدت عليها في

الماضي لكي تطيل أمد بقائها في السلطة، بحيث يمكن القول إن استمرارها في المرحلة الحالية يعكس نوعًا من "القصور الذاتي" أكثر من كونه يعكس امتلاكًا لـ"قوة دفع" حقيقية تمكن هذه الأنظمة من الاستمرار في لعب الأدوار التي لعبتها في الماضي. ولكن رغم ذلك فإن لدى هذه الأنظمة عددًا من الأوراق التي مازالت تراهن عليها وتحاول أن تعوض من خلالها قصورها الطبيعي.

أولى هذه الأوراق هو احتكارها لاستخدام "أدوات العنف" داخليًّا. فبشكل عام تبدو أنظمة الاستبداد في هذه المرحلة أكثر جرأة في ممارسة واستعراض بأسها عن أي مرحلة سابقة، ويتعلق هذا بكون التهديد الذي تواجهه في هذه المرحلة تهديدًا وجوديًّا أكثر منه تحديًا نمطيًّا عاديًّا، وعليه فإنها تبدو راغبة وقادرة على خلع كافة الأقنعة التي كانت تتخفى وراءها، والتي تشمل أقنعة حكم القانون، والديموقراطية، والشرعية. فلا بأس الآن من الحكم بقوة السلاح، ولا بأس من ممارسة الاستبداد من دون حجاب، ولا مانع من أن تخرج الشرعية في هذه المرحلة من فوهة المدفع وليس من صندوق انتخابات "مزورة".

أما الورقة الثانية المتاحة لأنظمة الاستبداد فترتبط بقدرتها على المناورة والحصول على الدعم الدولي (وإلى حد ما التأييد الداخلي) في إطار ما يطلق عليه الحرب على الإرهاب؛ حيث تتذرع هذه الأنظمة بوجود "الجماعات من

غير الدول" لتسويق خدمات "مكافحة الإرهاب" لقوى الخارج للحصول على الدعم والاعتراف. ويستمر الدعم والاعتراف الدوليين طالما ظلت القوى الخارجية بحاجة إلى من يحقق لها الاستقرار الإقليمي بأي ثمن.

أما على المستوى الداخلي فتنجح هذه الاستراتيجية أيضًا في دفع الجماهير التي يحركها الخوف من الجماعات المتشددة إلى الاحتماء بأنظمتها على الرغم من أدائها السيء، ويستمر الدعم الجماهيري طالما استمر الخوف من المصير الفوضوي الذي يمكن أن تؤول إليه أوضاع البلاد قياسًا على تجارب مماثلة، أدى فيها العنف إلى خروج الأوضاع عن السيطرة.

ويبقى السؤال: هل هذه الوضعية مرشحة للتغير في الأمد القريب؟ في الواقع تبدو أنظمة الاستبداد ممسكة بزمام الأمور على الرغم من كل ما يحيط بها من مظاهر للفوضى، إلا أن التغيرات الإقليمية تبدو أعقد من أن تنجح هذه الأنظمة في التعامل معها أو البقاء بمنأى عن تداعياتها. ومنها بلا شك التغيرات في طبيعة الحروب التي يحتمل أن تضطر هذه الأنظمة إلى الانخراط فيها، فمهما تكن فاعلية أسلوب القبضة الغليظة على المستوى الداخلي ومهما تكن قدرتها على المناورة على المستوى الخارجي فلا يبدو أن بمقدور هذه الأنظمة أن تضبط التفاعلات التي تمس استقرارها على المستوى الإقليمي والدولي باستخدام هذه الأساليب.

فالمنطقة كلها تبدو في حالة مخاض تأخر عن موعده الطبيعي بعدة عقود، والأنظمة التي خلفها الاستعمار كأنظمة شبه حداثية لن تستطيع أن تتجمل بقشور الحداثة أكثر من ذلك. خاصة وأن هذه الأنظمة قد تلبست حداثة الشكل دون المضمون. فقيم العقلانية والرشادة وحكم القانون تحولت في إطار تجربة الاستبداد العربي إلى قيم للفساد والمحسوبية وحكم الهوى، وذلك خلف غلاف أنيق من المؤسسات التي يفترض أنها تعكس أسماء وصفات القيم الحداثية.

وإذا كانت الشعوب حاليًا تسدد القدر الأكبر من تكلفة هذا المخاض الإقليمي، فإن الأنظمة أيضًا تبدو مرشحة لتغيرات كبرى في إطاره. خاصة وأن تصور نجاح نظم الاستبداد في أن تظل مستقرة في وسط أجواء الفوضى الإقليمية يبدوا تصورًا بعيدًا، وهذه إحدى النقاط التي تحسب لنظرية "حروب الجيل الرابع" وهي إلقاؤها الضوء على ما يمكن أن يسمى بأثر الفوضى (Chaos effect). فالحرب اليوم تقع خارج التصور الذهني المنضبط للعسكريين، بعبارة أخرى إن المستبدين اليوم ينزلون إلى ملعب لم يعتادوا عليه، ويخوضون مباريات لم يلعبوا مثلها من قبل. والفوضى هي المتغير المهم الذي تلمح إليه هذه النظرية فيما يستقبل من صراعات. والقاعدة البسيطة هنا أن محاولة الحفاظ على الاستقرار من خلال إجراءات تعمق من الفوضى تبدو محاولة بعيدة عن النجاح.

صحيح أن هناك قطاعات من الشعوب العربية مازالت مستعدة للتعايش مع الاستبداد، وقادرة على تبرير الفساد، إلا أن وجود مثل هذه القطاعات لا يمكن أن يخرق نواميس الاجتماع الإنساني، التي تؤكد على أن الظلم مؤذن بخراب العمران، وأن المنظومات المعبأة بالفساد، وانعدام الكفاءة، والظلم لا يمكن أن تستمر في مقاومة العوامل التي تدفعها إلى نقطة اللاعودة.

obeikandl.com